

10 May 2007
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

المجموعة الثانية

ورقة عمل مقدمة من النرويج

دعم نزع السلاح النووي

١ - إن عدم انتشار الأسلحة النووية من الضرورات الأساسية لصون السلام والاستقرار. فعدم الانتشار شرط مسبق لتحقيق الهدف الذي نصبو إليه وهو قيام عالم خال من الأسلحة النووية.

٢ - ولقد أُرست معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قاعدة أساسية بتأكيدا على أهمية التحقق وبناء الثقة. وبالنظر إلى الأخطار الجديدة التي تهدد الأمن، يتحتم تعزيز البعد الخاص بعدم الانتشار في المعاهدة. الأمر الذي ينبغي أن يكون مهمة أساسية من مهام عملية الاستعراض.

التصدي لتحديات الانتشار الحالية

٣ - لا تزال النرويج يساورها قلق شديد إزاء الأنشطة النووية لجمهورية إيران الإسلامية. فالتطورات الأخيرة ومن بينها الإعلان عن تسارع وتيرة أنشطة التخصيب ستزيد حتى من صعوبة إيجاد حل سياسي للنزاع النووي. والنرويج تحت إيران على الامتثال للمطالب الدولية التي وجهها إليها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع.

٤ - وشجعت النرويج بشدة التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الخريف الماضي وتجربة القذائف التي أجريت في الصيف الماضي. وشددت



النرويج في عدد من المناسبات على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مقيدة بالالتزامات المنوطة بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أن تضمن المفاوضات السادسة التي تجري في بيجين أن تكون شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومن الضروري الآن أن يكفل التنفيذ التام لاتفاق شباط/فبراير المبرم في بيجين. وتوقع النرويج أن تقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتفكيك برنامجها النووي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

معالجة مواطن الضعف في نظام عدم الانتشار

٥ - على الرغم من الإنجازات المذهلة التي تحققت لا تزال هناك ثغرات في النظام الدولي لعدم الانتشار. ومن ثم فلا بد أن تجرى خلال عملية الاستعراض معالجة مواطن الضعف تلك التي مكنت شبكة غير مشروعة من ممارسة نشاطها بل وحتى من الازدهار.

٦ - ويجب أن يقدم المجتمع الدولي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما يلزم من الدعم السياسي والمالي لأداء مهمتها الحيوية المتمثلة في إدارة الضمانات الدولية لكفل عدم تحويل التكنولوجيا النووية المستخدمة في الأغراض السلمية إلى برامج الأسلحة النووية.

٧ - وتأسف النرويج لأن اللجنة المعنية بالضمانات والتحقق التابعة لوكالة الطاقة الذرية لم تتمكن من تحقيق ما تنشده. وكان من الممكن أن تحدد تلك اللجنة سبل التغلب على معوقات نظام الضمانات الدولي. ومن المهم تمكين الوكالة من تحسين عملية جمع البيانات ذات الصلة وتزويدها على نحو أفضل بالتكنولوجيات المتطورة وزيادة تطوير شبكة تعاونها مع المختبرات المؤهلة.

٨ - وتشكل الضمانات والتحقق لب أي نظام لعدم الانتشار تتوافر فيه المصادقية. وما زالت النرويج على اقتناعها بأن أفضل سبيل لكفالة وجود نظام قوي هو التزام الجميع بالضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي. فالبروتوكول الإضافي النموذجي الذي انقضى على اعتماده ما يقرب من ١٠ سنوات لم يدخل حيز النفاذ سوى في ٧٨ دولة. والنرويج تناشد البلدان التي لم تصدق على اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي وتنفيذهما أن تفعل ذلك دون تأخير.

٩ - وترى النرويج أن البروتوكول الإضافي ينبغي أن يكون شرطاً للمشاركة في التعاون في استخدام المواد النووية في الأغراض السلمية. وتأمل أن تحقق عملية الاستعراض توافقاً في الآراء بشأن ضرورة العمل على تحقيق انضمام الجميع لصك الضمانات هذا البالغ الأهمية.

١٠ - وتسلم النرويج بأن بعض البلدان التي ليس لديها برامج نووية مدنية أو لديها برامج ثانوية من هذا القبيل قد تجد صعوبة بالغة في توقيع ضمانات شاملة وتنفيذها. وتتوقع النرويج من هذه البلدان أن تصدق على بروتوكول الكميات الصغيرة وتنفذه.

١١ - وتؤكد النرويج أهمية المزايا المستمدة من الضمانات المتكاملة. فهذا النهج يسمح بتحقيق وفورات في التكاليف ويعزز في الوقت نفسه ضمانات عدم استخدام البرامج النووية المدنية إلا في الأغراض السلمية فقط. وحتى الآن لا يتجاوز عدد البلدان المؤهلة للدخول في الضمانات المتكاملة ١٢ بلدا. وتأمل النرويج أن يزيد هذا العدد في السنوات المقبلة.

١٢ - ويدعو قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تقوم باتخاذ وإنفاذ تدابير فعالة لوضع ضوابط محلية ترمي إلى منع انتشار الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها. وهذا القرار يخدم أمننا الجماعي. ولذا من المهم أن تقوم جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتنفيذه بصدق.

١٣ - ولقد ساندت النرويج الأمم المتحدة في تعزيز الانضمام والتنفيذ عن طريق تقديم الدعم المالي وتنظيم حلقات عمل دولية وإقليمية. وتدعو الحاجة إلى تعزيز الشراكات بين الجهات المانحة والبلدان التي تحتاج إلى مساعدة لوضع تشريعات وطنية مناسبة وإنفاذها.

١٤ - وفي هذا الخصوص، تؤدي ضوابط التصدير دورا هاما. وينبغي ألا تعتبر ضوابط التصدير معوقا للتعاون في مجال استخدام المواد النووية في الأغراض السلمية بل أداة ميسرة له. وينبغي أن تساعد عملية الاستعراض على إيجاد تفاهم مشترك مؤداه أن الضوابط على الصادرات النووية ووسائل مشروعة وضرورية ومستصوبة لتنفيذ التزامات الدول الأطراف في إطار المادة الثالثة من المعاهدة.

١٥ - وتؤيد النرويج النظر بصورة أكثر انتظاما في مدى وجاهة قائمة الأصناف الموجبة لتطبيق ضمانات الوكالة وإجراءات تنفيذها وذلك على ضوء تطورات التكنولوجيا والحساسية المتصلة بالانتشار والتغيرات في ممارسات المشتريات. وتدعو النرويج إلى تعزيز التعاون الطوعي فيما بين الدول بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بصادراتها المتصلة بالمواد النووية كما تؤكد أهمية المساهمة الهامة المقدمة من لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية في تدعيم معيار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٦ - وترى النرويج أيضاً في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والشراكة العالمية التي كونتها مجموعة الثمانية لمناهضة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل إسهاما هاما في دعم معيار معاهدة عدم الانتشار.

الإرهاب النووي

١٧ - من الأهداف الرئيسية لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) منع الجهات من غير الدول من الحصول على الأسلحة النووية إضافة إلى المواد النووية والتكنولوجيات ذات الصلة. فالإرهاب النووي يشكل خطراً أساسياً يهدد الأمن.

١٨ - ومن الواقع أن العمل على تحقيق انضمام الجميع لاتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي يعد أمراً حيوياً وهو ما ينصرف أيضاً إلى الاتفاقية المنقحة للحماية المادية للمواد النووية. وتدعو الترويج إلى دعم جميع مدونات السلوك والمبادئ التوجيهية ذات الصلة التي وضعتها وكالة الطاقة الذرية وتنفيذها بالكامل.

١٩ - ولقد أعربت الترويج في عدد من المناسبات عن دعمها لصندوق الأمن النووي للوكالة. فمن المهم أن تتلقى أنشطة الوكالة في مجال الأمن النووي تمويلاً مستمراً يمكن التنبؤ به.

٢٠ - ومما يسر الترويج بوجه خاص ما تظطلع به الوكالة من أنشطة تقديم المساعدة إلى البلدان التي تقوم بتحويل مفاعلاتها البحثية النووية المدنية بحيث تستعيز عن اليورانيوم العالي التخصيب باليورانيوم المنخفض التخصيب. فالواقع أن وجود المواد الانشطارية بكميات كبيرة ينطوي على مخاطر انتشار شديدة. ومن ثم أضحت التصدي للتحديات التي يطرحها استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في الأغراض المدنية أكثر حتمية الآن من أي وقت مضى بسبب خطر الإرهاب النووي الذي بدأت تلوح بوابده.

٢١ - ولقد نظمت الترويج في العام الماضي منتدى دولياً بشأن تقليل استخدام اليورانيوم العالي التخصيب إلى أدنى حد في القطاع المدني. وكان هناك اتفاق عام على أن تحويل معظم المفاعلات المدنية ومرافق إنتاج النظائر بحيث تستعيز عن اليورانيوم العالي التخصيب باليورانيوم المنخفض التخصيب أمراً ممكناً من الناحية التقنية. ولوحظ أيضاً أن الآراء تلاقحت حول إمكانية واستصواب دعم التعاون الطوعي في عملية التحويل تلك.

٢٢ - وإضافة إلى الصكوك العالمية تظهر شراكات تتصدى لمخاطر الانتشار النووي والإرهاب النووي. وتشارك الترويج في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. كما تسهم بأموال طائلة في الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية المناهضة لانتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. وتدعم الترويج المبادرة العالمية للحد من التهديد إضافة إلى استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وترحب الترويج أيضاً بالمبادرة العالمية الجديدة لمكافحة الإرهاب النووي.

دعم نظام عدم الانتشار

٢٣ - ترى النرويج أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل يشكلان جزءاً لا يتجزأ من أي نظام لمنع انتشار الأسلحة النووية. تتوافر فيه المصدقية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية تخدم أيضاً هذا الغرض. والنرويج مقتنعة أيضاً بأن الضمانات الأمنية السلبية ستقلص الإقبال على اقتناء الأسلحة النووية وبالتالي تعزز الإسهام في تدعيم نظام عدم الانتشار.
